مراد لـ«الوطن»: صناديق الاقتراع تفتح أمام الناخبين الـ٧ صباحاً وتغلق في الـ٧ مساء ويجوز التمديد حتى ٥ ساعات

اليوم يتوجه السوريون إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم إلى مجالس الإدارة المحلية

١٩٠٨٦ مقعداً موزعة على ١٤٧٠ وحدة إدارية.. الحبس من ١٠ أيام إلى ٣ أشهر لكل من حصل أو حاول الحصول على صوت ناخب لقاء مبلغ مالي

محمد منار حميجو

أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أن انتخابات مجالس الإدارة المحلية تبدأ صباح اليوم الأحد حيث تفتح صناديق الاقتراع أمام الناخبين الساعة السابعة صباحاً وتغلق في السابعة مساء من اليوم ذاته، لافتاً إلى أن الناخبين سيتوجهون إلى ٧٣٤٨ مركزاً انتخابياً في سورية لاختيار مرشحيهم الذين يتنافسون على ١٩٠٨٦ مقعداً موزعة على ١٤٧٠ وحدة إدارية ما بين مجالس محافظات ومدن وبلدات وبلديات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مراد أنه يجوز للجنة تمديد فترة الانتخابات لمدة لا تتجاوز خمس ساعات في حال ارتأت ذلك سواء في كل المراكز أو بعضها وذلك حسب المعطيات التي ترد من اللجان القضائية الفرعية في المحافظات، بمعنى أنه يمكن للجنة أن تمدد الانتخابات ساعة أو ساعتين أو أكثر على ألا تتجاوز خمس ساعات وفق ما ترتئيه اللجنة.

وفيما يتعلق بآلية الاقتراع وكيفية إدلاء الناخب بصوته أوضح مراد أن كل مواطن عربي سوري أتم الثامنة عشرة من العمر وليس محروماً من حق الانتخاب يستطيع أن يتقدم لأي مركز يقع ضمن دائرته الانتخابية ليدلي بصوته.

وأشار إلى أنه على أن الناخب أن يبرز بطاقته الشخصية سواء كانت مدنية أم عسكرية ومن ثم يستلم من رئيس اللجنة الانتخابية في المركز مغلفاً موقعاً من رئيس اللجنة الانتخابية ومختوماً بخاتم اللجنة لأنه في حال لم يكن المغلف موقعاً عليه ومختوماً فإن الصوت لن يحسب في صندوق الانتخاب وبالتالي على الناخب أن يتأكد من أن المغلف موقع ومختوم.

وأضاف: من ثم يضع الناخب ورقة الاقتراع في المغلف المختوم سواء كانت هذه الورقة توجد عليها أسماء مطبوعة أو أنه كتب أسماء المرشحين الراغب بانتخابهم بخط يده حتى إنه يجوز له أن يعد الورقة مسبقاً بعدها يضع المغلف في صندوق الاقتراع على مرأى من أعضاء اللجنة والمرشحين والمراقبين الموجودين في مراكز الانتخابات.

ولفت إلى أنه لا يوجد من الناحية القانونية أي إشكال بأن يوزع المرشح أوراق اقتراع على الناخبين والناخب هو الذي يختار من يرغب بانتخابه وهو حر في اختياراته، كما أنه من حق الناخب أن يدخل إلى الغرفة السرية التي تم إعدادها في المركز لن يرغب بأن يختار مرشحيه بالكتابة على ورقة الاقتراع في الغرفة السرية.

مراد أوضح أن ورقة الاقتراع تكون باطلة في حالات حددها قانون الانتخابات العامة وهي في حال كان المغلف غير مختوم من لجنة الانتخاب في المركز وغير موقع من رئيس اللجنة كما يعتبر الصوت باطلاً في حال وجدت في المغلف ورقتان انتخابيتان غير متطابقتين بمعنى أنه كل ورقة يوجد فيها أسماء لناخبين تختلف عن الورقة الأخرى، مشيراً إلى أنه يبطل الصوت أيضاً في حال تضمنت ورقة الاقتراع أي إشارة تدل على أنها تعود لناخب معين، مثل أن يدون الناخب اسمه أو يضع أي إشارة مثل توقيعه أو رقم هاتفه تدل عليه.

وبين مراد أن المادة ١١٣ من قانون الانتخابات العامة نصت على معاقبة كل من حصل أو حاول الحصول على صوت ناخب أو حمله على امتناع عن التصويت لقاء مبلغ مالي أو بواسطة هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو ما شابه ذلك بالحبس من ١٠ أيام إلى ٣ أشهر وبغرامة من ٢٥ ألفاً إلى ٥٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أنه في حال تم ضبط الواقعة يتم تنظيم ضبط فيها وإحالته إلى النيابة العامة وتطبق عليه المادة ١١٣ من قانون الانتخابات.

ولفت مراد إلى أنه يعاقب أيضاً أي مرشح أو وكيله أو بوساطة غيره قام بجمع البطاقات الشخصية أو أخفى بعض البطاقات بقصد التأثير في نتائج الانتخابات بالحبس من ٣ أشهر إلى سنة وبغرامة من ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أنه يعاقب رئيس المركز في حال تم ضبطه بأنه يقبل ذلك باعتبار أنه مسؤول عن التأكد من حضور الناخب إلى المركز والإدلاء بصوته في صندوق الاقتراع.

ولفت إلى أن الجهات المعنية أمنت كل المستلزمات لنجاح العملية الانتخابية، مشيراً إلى أنه يجب على الناخب التوجه إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بصوته واختيار من يمثله إلى المجالس المحلية بكل حرية وألا يكتفي بالمراقبة والنقد السلبي بل عليه أن يشارك من خلال صوته بإحداث التغيير في الإدارة المحلية باعتبار أنها فرصة حقيقية لذلك، مشيراً إلى أن الانتخاب حق وواجب على الناخب وبالتالي عليه ألا يفوت هذه الفرصة.

٣٥٤٧ مرشحاً على ١٣١٥ مقعداً في انتخابات المجالس باللاذقية

اللاذقية – عبيرسميرمحمود

أكد رئيس اللجنة القضائية الفرعية القاضي المستشار صالح وهبة لـ«الوطن»، أن جميع الأمور جاهزة فيما يخص عملية انتخابات المجالس المحلية، مشيراً إلى تسليم كل صناديق الاقتراع ومستلزمات العملية الانتخابية نهاية الأسبوع الماضي لتكون جاهزة اليوم لهذا الاستحقاق.

وبين رئيس اللجنة أن أعداد المرشحين الذي يخوضون الانتخابات ٣٥٣٨ مرشحاً بعد انسحاب ٣٠٥ مرشحين، منوهاً بأنه كانت هناك رغبة لعدد أكبر من المرشحين بالانسحاب من العملية الانتخابية إلا أنهم قدموا طلبات الانسحاب بعد انتهاء المدة التي يجوز فيها الانسحاب وفق القانون.

وحول توزع المرشحين، قال عضو اللجنة الفرعية في اللاذقية القاضي عبد القادر شمعة لـ«الوطن»، إن المرشحين وعددهم ٣٥٤٧ مرشحاً يتنافسون على ١٣١٥ مقعداً، منها ١٠٠ مقعد في مجلس محافظة اللاذقية، و١٢٥ مقعداً في مجالس المدن و١٠٩٠ مقعداً في مجالس البلدات والبلديات.

فيما يخص السباق الانتخابي حول ١٠٠ مقعد بمجلس محافظة اللاذقية، ذكر أن المنافسة قائمة بين ٦٨١ مرشحاً من ٥ دوائر انتخابية بين المناطق الأربع، منهم ٣٢٠ مرشحاً من مدينة اللاذقية، و١٢٠ مرشحاً من منطقة الحفة، و١٠٤ مرشحين من منطقة القرداحة، و٧٩ مرشحاً من منطقة جبلة، وذكر القاضي شمعة أن نسبة الشباب بين المرشحين في اللاذقية بلغت ٢٧ بالمئة، والإناث ١٤ بالمئة، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة جامعية أو أعلى منها نحو ٤٥ بالمئة.

مدير المجالس المحلية في محافظة اللاذقية محمد أبو عكر تحدث لـ«الوطن»، عن كل الإجراءات والتحضيرات التي قامت بها المحافظة لإنجاز الاستحقاق الوطني الانتخابي، مبيناً أنه عقب اجتماع اللجنة مع محافظ اللاذقية الأسبوع الماضي تم التنسيق وتحديد المراكز الانتخابية وتوزعها مع مراعاة التجمعات السكنية لتسهيل وصول الناخبين إليها بيسر وسهولة.

وأشار إلى تجهيز ٨٣٦ مركزاً انتخابياً موزعين على المناطق الأربع، ٢٠٨ مراكز في مدينة اللاذقية، ١٢٣ مركزاً في منطقة اللاذقية، ٢٤٥ مركزاً في منطقة جبلة، ١٣٥ مركزاً في منطقة القرداحة، ١٢٥ مركزاً في منطقة الحفة.

وأكد أنه تم توزيع كل مستلزمات العملية الانتخابية بدءاً من الصناديق حتى باقي المستلزمات وتسليمها لرؤساء المراكز الذين أدوا اليمين القانونية وتم إعطاؤهم التعليمات اللازمة حول عملية الاقتراع وعد الأصوات وكل الأمور الخاصة بالانتخابات بشكل عام.

في استطلاع «الوطن» لآراء عدد من المواطنين من شرائح مختلفة، أجمع معظمهم على أن أصواتهم ستكون لمن يحمل برنامجاً انتخابياً يساهم في تحسين الواقع الخدمي بشكل أساسي، مع تأكيد أهمية تطوير جميع الخدمات بالمجتمع المحلي.

وتمنى مواطنون أن يصل للمجالس المحلية من يتمتعون بالأمانة والنزاهة والإخلاص بالتوازي مع الكفاءة والمسؤولية، بما ينعكس إيجابياً على مجمل الخدمات خلال مرحلة إعادة الإعمار وتعافي البلاد على الصعد كافة.

القاضي الشعبان لـ«الوطن»
٩٦٤ مركزاً انتخابياً منها ١٨٥ مركزاً ناجحاً بالتزكية

حمص- نبال إبراهيم

بيّن رئيس اللجنة القضائية الفرعية لانتخابات مجالس الإدارة المحلية في حمص القاضي المستشار إسماعيل الشعبان لـ«الوطن» أن العدد الإجمالي للمراكز الانتخابية في محافظة حمص يبلغ ٩٦٤ مركزاً منها نحو ١٨٥ مركزاً ناجحاً بالتزكية لكون عدد المرشحين فيها مساوياً لعدد المقاعد، موضحاً أن عدد المراكز الانتخابية الباقية والبالغ عددها ٧٧٩ مركزاً ستجري ضمنها الانتخابات، حيث يوجد ٢٥ دائرة انتخابية لعضوية مجلس المحافظة وتعتبر كل وحدة إدارية دائرة انتخابية ويبلغ عددها ١٣٥ دائرة.

وأشار الشعبان إلى أن عدد المرشحين النهائي بالمحافظة يبلغ حوالي ٢٨٨٨ مرشحاً يتنافسون على ١٦٧٨ مقعداً، كاشفاً عن أن نسبة النساء المرشحات بلغت ما بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة في كل وحدة إدارية، على حين بلغت نسبة الشباب المرشحين ما بين ٣٥ إلى ٤٠ بالمئة على مستوى المحافظة.

وأكد أن اللجنة الفرعية لانتخابات الإدارة المحلية بالتعاون مع محافظة حمص كانت قد أنهت كل التحضيرات اللازمة للانتخابات من لجان ومراكز وصناديق ومغلفات وأوراق اقتراع وغرف سرية واتخذت كل الإجراءات اللازمة لضمان حسن سير العملية الانتخابية بكل شفافية وحرية، مبيناً أنه تمت تسمية رؤساء وأعضاء لجان المراكز وقاموا بأداء اليمين القانونية وتم تزويدهم بالتعليمات والحقوق والواجبات المحددة للقيام بمهامهم.

قائمة الوحدة الوطنية تضم ٤٥ من الوجوه الجديدة و١٠ من المجلس القديم!

الأحمد: استبعاد ٢٦ من رؤساء المجالس المحلية لفشلهم بتقديم الخدمات للمواطنين

القنيطرة - خالد خالد

لأول مرة في تاريخ محافظة القنيطرة نلاحظ وصول نسبة كبيرة من أصحاب المؤهلات العلمية إلى مجلس المحافظة، حيث ضمت القائمة دكتوراً في كلية التربية واثنين يحملان الماجستير واثنين دبلوم و٣٦ إجازة جامعي و٦ معهد متوسط و٨ ثانوية عامة و٢ دون التعليم الأساسي ويمثل أعضاء حزب البعث الأغلبية ٤٩ عضواً، أما الواصلون من أحزاب الجبهة فهم ٦، ويتبقى ٥ مقاعد في مجلس المحافظة ليصل العدد إلى ٦٠ وهو عدد أعضاء مجلس محافظة القنيطرة ويتنافس عليها المستقلون والبالغ عددهم نحو ٢١ مستقلاً.

واللافت أن المجلس الجديد أغلبيته من الوجوه الجديدة، حيث تم استبعاد رئيس المجلس من القائمة ولم يتبق من المجلس القديم سوى ١٠ أعضاء فقط، ثلاثة منهم كانوا بالمكتب التنفيذي القديم، والسمة الغالبة على المجلس الجديد أن أعمار نصف الأعضاء تقريباً فوق الستين (متقاعدون من الوظيفة)، في حين يمثل ٤ فقط من العنصر الشبابي، وكذلك ٤ سيدات.

وبسبب الظروف المعيشية والوضع الاقتصادي فقد غابت الدعاية لأي مرشح من قائمة الوحدة الوطنية لانتخابات الإدارة المحلية واكتفوا بعرض صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) وبأهم مرشح محافظة القنيطرة، في حين خلت الشوارع من اللوحات والصور و(اللوحات) لأن الأمور بدت محسومة للجميع، كما لم يتطرق أي مرشح لطرح أو عرض برنامجه أو بيانه الانتخابي الذي سيعمل عليه ضمن عمله بالمجلس.

وأكد الأمين العام لمحافظة القنيطرة حسين الأحمد أن أرض المحافظة وتجمعات النازحين في دمشق وريفها ودرعا تم اعتبارها دائرة انتخابية وتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لإجراء الانتخابات بشكل نزيه وعادل بإشراف قضائي مستقل وحيادي للوصول إلى إنجاز هذا الاستحقاق الوطني بالشكل المطلوب بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن، داعياً إلى المشاركة الواسعة في العملية الانتخابية لاختيار الأكفأ والأقدر على خدمة المواطنين وتنمية المجتمعات المحلية في الوحدات الإدارية ومجلس المحافظة.

وبالنسبة للمجالس المحلية في البلدات والبلديات فقد أكد الأحمد أنه تم استبعاد ٢٦ رئيس مجلس بلدة وبلدية من أصل ٢٩، (وليس بالضرورة أن يصل الثلاثة الذين بقوا بقوائم الجبهة إلى رئاسة المجلس)، وهذا مؤشر مهم وواضح على مدى ضعف أداء المجالس المنوطة بها وانعدام التعاون والتنسيق بين أعضاء المجلس، عدا الترهل الإداري، الأمر الذي انعكس سلباً على الواقع الخدمي وكثرة شكاوى المواطنين بحق المجالس من عدم قدرتهم على تأمين وتقديم أبسط الخدمات الضرورية واللازمة لهم والاستياء العام من ضعف الأداء.

يذكر أن القنيطرة دائرة انتخابية واحدة وفيها ١٧ مجلس بلدة (٦ بريف دمشق و٢ بدرعا و٩ على أرض المحافظة) و١٢ بلدية (٨ على أرض المحافظة و٤ بتجمعات ريف دمشق) وعدد صناديق الانتخاب ٢٧٠ وتم توزيعها على ١٥٧ مركزاً انتخابياً في ٤ محافظات (القنيطرة، دمشق، ريف دمشق، درعا)، بواقع صندوقين بكل وحدة إدارية (صندوق لمجلس المحافظة والثاني لمجالس البلدات أو البلديات).

فتور في النشاط الإعلاني وقائمة واحدة فقط و٧ مرشحين إعلاميين من الشباب

انتخابات الإدارة المحلية في حلب: الحظوة للمستقلين من ذوي الخبرة والمقتدرين مادياً!

حلب- خالد زنكلو

رأى متابعون للتحضيرات التي أتمها المرشحون المستقلون لانتخابات الإدارة المحلية بدورتها القادمة التي ستجري اليوم الأحد، أن حظوة النجاح تتحاز لذوي الخبرة السابقة منهم في هذا الشأن، إلى جانب المقتدرين مالياً ممن أنفقوا بسخاء على حملتهم الدعائية، على الرغم من الفتور الإعلاني الذي سبق يوم الصمت للانتخابات أمس.

وأوضح المتابعون لـ«الوطن» أن نتائج الانتخابات تكاد تكون محسومة سلفاً لشخصيات لها باع في مجال الانتخابات ودراية بكيفية كسب الأصوات، سواء بترشحها سابقاً لانتخابات مجلس الشعب أو انتخابات الإدارة المحلية سواء فازت أو لم تحصل على مقاعد فيهما، ولذلك لم يركزوا على طرح شعاراتهم أو برامجهم الانتخابية في حملاتهم الدعائية.

وأشاروا إلى أن الراغبين في الحصول على مقاعد في عضوية مجلسي المحافظة والمدينة من أصحاب الوجوه الجديدة، اعتمدوا على أموالهم وسيلة في تحقيق مآربهم، سواء عبر تكثيف دعايتهم للانتخابات في وقت سابق من حملتهم الانتخابية، أو بامتلاك قدرة الوصول إلى أصوات الناخبين و«مفاتيح» كسب الأصوات المتعارف عليها، أي يعرفون من أين يؤكل لحم كتف الناخبين!.

وبرزت في الدعاية الإعلانية للمرشحين، وكالعادة، وجوه مرشحي العشائر والقبائل الحلبية، ممن رشحتهم مرجعيتهم أو ممن انتهز حقيقة انتمائه إلى تلك المرجعية، التي سبق أن أوصلت مرشحيها إلى قبة البرلمان أو إلى مجلسي المحافظة والمدينة، قبلاً.

والـلافت، ولأول مرة، ترشح ٧ إعلاميين مستقلين من الوجوه الشابة لانتخابات مجلسي المحافظة والمدينة، ٥ منهم لعضوية المجلس الأول وواحد فقط للثاني، وأحدهم عن حزب مستقل خارج قوائم «الجبهة الوطنية» التي يقودها «حزب البعث».

وتنوعت شعارات الإعلاميين المرشحين في حالاتهم الدعائية بين «صوتكم أمانة» و«صوتك بيقرو» و«سويتنا أمانتنا»، على حين استقر المرشح الحزبي بذكر برنامجه الانتخابي، بينما أغفل ٣ منهم شعاراتهم الانتخابية في تصاميم إعلاناتهم، التي اقتصر ترويجها فقط على وسائل التواصل الاجتماعي.

بخلاف الانتخابات السابقة التي ضمت أكثر من قائمة انتخابية، فيها ٣ مرشحين لعضوية مجلس المحافظة ومثلهم لمجلس المدينة، ومنهم عضو مجلس شعب سابق وصيدلاني وصناعي ومهندس ومقاول.

وواقع الحال أن الانتخابات الحالية لم تشكل موسماً إعلانياً للمشتغلين بالإعلان، إذ بدت إعلانات المرشحين المستقلين متخلخلة في معظم شوارع أحياء غرب المدينة، التي يستهدفها المرشحون بالدرجة الأولى بمن فيهم المنحدرون من أحياء شرق المدينة الشعبية. كما عفّت الإعلانات عن بعض المستديرات في أحياء طرف المدينة بخلاف إعلانات مرشحي مجلس الشعب التي تشهد زخماً كبيراً في جميع أحياء حلب.

ولجأ معظم المرشحين إلى «البوسترات»، التي علقت على أعمدة الكهرباء وأشجار الشوارع الرئيسية، وسيلة لتسويق أسمائهم أو صورهم، باستثناء بعض المرشحين «الدسمين» من ذوي الملاءة المالية، والذين سبق أن خاض بعضهم معمعة الانتخابات لمجلس الشعب أو الإدارة المحلية من دون أن يحالفهم الحظ.

وكما هو حال أي انتخابات في حلب، يصر بعض المرشحين على التعريف بأنفسهم أسفل الصورة بكلمة «ابن فلان» أو «أبو فلان» بعد ذكر أسمائهم، بينما يذكر المتبرعون بقيمة الإعلانات أسماءهم في اللوحات الدعائية تحت بند «تقدمة»، أو ذكر اسم القبيلة أو «آل فلان» و«أبناء عم» و«أبناء المرحوم الحاج»، أو حتى المهنة مثل «تجارة حديد ميروم»!

وتشير الإحصاءات إلى أن حلب تضم ١٨٣ دائرة انتخابية، ١٥ منها لمجلس المحافظة و٥ لمجلس المدينة، وحظيت مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة للمجالس المحلية بنسبة جيدة وصلت إلى ١٥ بالمئة، مقابل ٢٠ بالمئة نسبة الفئة الشابة دون ٤٠ عاماً. وبلغ العدد الإجمالي للوحدات الإدارية في حلب ١٦٥ وحدة، منها ٢٤ وحدة للمدن و١١٩ وحدة للبلدات و٢٠ وحدة إدارية للبلديات.

كما بلغ إجمالي عدد المراكز الانتخابية المخصصة لانتخابات المجالس المحلية في حلب ١٢٠٠ مركز انتخابي في جميع أرجاء المحافظة مدينة وريفاً لضمان سهولة وصول الناخبين إليها.

٣٥ صندوقاً انتخابياً في المناطق المحررة في ريف الرقة.. ١٤٢٣ مقعداً في دير الزور يتنافس عليها ١٣٨٠ مرشحاً

محمود الصالح

كشف رئيس اللجنة القضائية للانتخابات في محافظة الرقة القاضي عبد مضحي الشيخ أن محافظة الرقة أنهت كل الاستعدادات اللازمة لانتخاب أعضاء مجلس المحافظة والصندوق الآخر لأعضاء الوحدة الإدارية الموجود فيها.

وأشار الشيخ إلى أنه في حال كان العدد المطلوب من ممثلي الوحدة الإدارية مطابقاً لعدد المرشحين المستمرين في الترشح فإن هذه الوحدة الإدارية الواقعة خارج السيطرة، والتي لا يمكن إجراء الانتخابات فيها سيكون من خلال تعيين مكاتب تنفيذية مؤقتة وفق الأصول القانونية.

وأوضح رئيس اللجنة أن هناك ٣٥ صندوقاً انتخابياً موزعة بين الريف الشرقي المحرر ٢٢ صندوقاً وهي تضم معدان والسبخة والمناطق المحيطة بها، إضافة إلى ١٣ صندوقاً في الدبسي وما حولها.

وبين الشيخ أن هناك ١١ مجلس مدينة فيها ٣٠٠ مقعد، و١١ مجلس بلدة فيها ١٢٠ مقعداً، و١٥ مجلس بلدية فيها ١٥٠ مقعداً، وسيتم وضع صندوقين في كل مركز انتخابي الصندوق الأول لانتخاب أعضاء مجلس المحافظة والصندوق الثاني لأعضاء الوحدة الإدارية الموجود فيها.

وفي دير الزور بين رئيس اللجنة القضائية القاضي زياد السرهيد أن عدد المقاعد التي يتم التنافس عليها في مجلس المحافظة والوحدات الإدارية الأخرى ١٤٢٣ مقعداً وعدد المرشحين الكامل لهذه المقاعد ١٣٨٠ مرشحاً، حيث يترشح لمجلس المحافظة ١٧١ مرشحاً يتنافسون على ١٠٠ مقعد وهناك ٨٥ مرشحاً يتنافسون على خمسين مقعد في مجلس مدينة دير الزور و٤٠٩ مرشحين يتنافسون على مجالس المدن الأخرى و٥٠٦ متنافسين يتنافسون على مجالس البلدان و٢٠٩ مرشحين يتنافسون على مجالس البلديات.

جاهزة للعملية الانتخابية بشكل تام.

هل يتحقق المأمول؟

يونس خلف

بعد أن انتهت مراحل الترشح والاستئناس الحزبي للمجالس المحلية بمختلف مستوياتها وأقر حزب البعث قوائم الوحدة الوطنية وسبق ذلك كله الأسس والمعايير الخاصة بالبعثيين المرشحين لانتخابات الإدارة المحلية والأطر العامة للعملية الانتخابية في محاولة لضبط عملية اختيار الكفاءات القادرة على تطوير العمل وركزت قيادة الحزب في التعليمات التي تم تعميمها على المؤسسات الحزبية بالمحافظات على أهمية مشاركة الشباب في الترشح وعلى الشخصيات الجيدة من المرشحين سواء كانوا من المستقلين أم من مرشحي الحزب والأخذ بعين الاعتبار تمثيل ذوي الشهداء وجرحى الحرب وأن يحمل المرشح شهادة تتناسب مع المستوى التمثيلي وأن يكون رئيس مجلس المحافظة ونائب رئيس المكتب التنفيذي من الحائزين إجازة في الهندسة أو الحقوق أو الاقتصاد وأعضاء المكتب التنفيذي من الحائزين شهادة جامعية.

ولعل الحوارات التي تسبق انتخابات الإدارة المحلية تعكس بوضوح رغبة الناس في وصول الكفاءات القادرة على طرح هموم الجماهير وطموحاتها وآمالها لكن التخوف دائماً من إشكالية المعايير والمؤشرات التي تستند إليها عملية الاختيار والانتخاب كما هو الحال دائماً بالنسبة لعملية تقويم الأداء وخطورة هذه الإشكالية لاسيما عندما تقوم على قاعدة المنفعة الشخصية وعلى الأسباب والدوافع التي تجعلنا نختار أشخاصاً يفتقرون للكفاءة وليس لهم أي تأثير أو قبول في المجتمع. ولاشك أن عملية الاختيار من قبل الناخب تخضع لثقافة الانتخاب لدى كل ناخب لكن وجود محددات لعملية الاختيار يمكن أن يسهم في الارتقاء بالعملية الانتخابية لتأتي بالكفاءات المطلوبة والتي تحتاجها المرحلة الحالية والقادمة والظروف الصعبة التي تقتضي اختيار كفاءات قادرة على تعميم ثقافة الإصلاح وثقافة المصلحة العامة بعيداً عن المجاملات والمحاصصات التي تقوم عادة على قاعدة الارتباطات البداتية المختلفة والمتخلفة.

ولعلنا نتفق جميعاً أن الأسماء والصور الملونة في الشوارع لا تكفي وحدها لجذب الناس إلى الانتخابات لأن ثقافة الانتخابات مسؤوليتها لا تقتصر على بناء ذلك التصميم والعزم الوطني في اختيار الناس لمرشحيهم المقبلين فحسب بل تتعدى ذلك إلى رسم رؤية استراتيجية بعيدة المدى لما سيكون عليه مسار الديمقراطية ونتائج ممارستها بالشكل الصحيح.

ومن هنا تبدو أهمية الثقافة الجديدة المنشودة في هذا المجال وهي العودة إلى الأسئلة نفسها: من يمثلني ولماذا؟ ما هو البرنامج الانتخابي الذي يمثل المصالح وليس الوجاهات ويمثل المجتمع بفئاته وعشائره وأقلياته وكل الشرائح الاجتماعية وليس على قاعدة (العشائرية) التي تتناقض مع ثقافتنا الاجتماعية والسياسية ولذلك يبقى السؤال الكبير هو حول المعايير والأسس التي يجب أن تستند إليها عملية اختيار المرشح وانتخابه مروراً بتصورات الناخبين حول ما يجب أن يقوم به كي يلبي طموحاته ويحقق التفاعل والتواصل معهم ويعظّلهم أحسن تمثيل.

واللافت في الخطوات الجديدة التي قامت بها قيادة الحزب أنها استبعدت من قوائم الوحدة الوطنية كل الذين نجحوا في الاستئناس الحزبي من أمناء وأعضاء قيادات الشعب الحزبية ولعل في ذلك مؤشرات كثيرة تدلل على أمرين في غاية الأهمية أولهما تصويب أي انحراف في عملية الاستئناس إن وجدت، والأمر الثاني إفساح المجال للكفاءات والخبرات التي لم تستلم مهام وللحفاظ على الكوادر الحزبية القائمة على رأس عملها مع الإشارة هنا إلى أن بعض أمناء وقيادات الشعب الحزبية جاؤوا في صدارة الفائزين بالاستئناس الحزبي وناالوا أعلى الأصوات. ويبقى المهم هو المأمول من المعايير والمحددات التي وضعتها قيادة حزب البعث لتأتي الانتخابات في الاتجاه الصحيح كما يراد لها أن تكون وفقاً لهذه المعايير وكما يحرص الحزب ولاسيما لجهة تعميق وتوسيع ثقافة الانتخاب التي تأتي بالكفاءات والخبرات التي تحتاج إليها المؤسسات.